تناقضات الحداثيين العرب في فهم الوحيين

دلالة (الرسالة والنبوة) عند شحرور أنموذجاً

Contradictions Of Arab Modernists In Understanding The Revelations Semantic Of (Mission And Prophecy)

"Shahrour" As A Model

أ.م.د. عبد القادر محمد حسين

Asst. Prof. Dr. Abdulqader M. Hussein

جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية

University of Fallujah \Islamic Sciences College

E-mail: dr.abdulqader.m@uofallujah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: تناقضات، الحداثيين العرب، الرسالة، النبوة، شحرور.

Keywords: Contradictions, Arab Modernists, Mission And Prophecy, Shahrour.

الملخص

يسـلّط هذا البحث الأضـواء على مكامن الخلل في منهج بعض القراءات المعاصـرة في تناولها لنصـــوص الوحيين. وتكمن مشـــكلة البحث في معالجة لون من ألوان الانحراف الفكري الحداثي المعاصر في فهم نصوص الوحيين وأثره في الساحة الفكرية العربية والإسلامية، ويحاول الإجابة عن تساؤل: ما الأصول التي بنى عليها (شحرور) فهمه لمصطلحي (الرسول والنبي)؟، وذلك عن طريق بيان فســاد الأصــل المفاهيمي الذي بنى عليه موقفه من هذين المصــطلحين وفهمه لهما، وقد تضمنت خطة البحث بعد المقدمة والتمهيد ثلاثة مطالب: المطلب الأول: مفهوم (الرسـول والنبي) وأقوال العلماء فيهما، المطلب الثاني: دلالة مصـطلحي (الرسـول والنبي) عند (شحرور) والتفريق بينهما. المطلب الثالث: المناقشة والتحليل لآراء (شحرور).

ومن أبرز نتائج البحث أنّ مشـــروع (شـــحرور) يعد امتدادًا للمشـــروع الفكري العلماني الحداثي المعاصـر ويقوم على الفصـل الكلي بين القرآن والسـنة النبوية؛ وإلغاء دور السـنَّة النبوية في التشـريع عمومًا، وأنَّ مفهوم "القراءة المعاصـرة" عنده يعني إسـقاط النظريات الفلسـفية المادية على النصّ القرآني، والتحكّم به عن طريق الفلســـفات المادية الأوروبية الحديثة، وتقوم منهجيته على التحكم التعسفي والانتقائية إلى غير ذلك من النتائج المذكورة في خاتمة البحث.

Abstract

This research sheds light on the defects in the approach of some contemporary readings in dealing with the texts of the two revelations. The problem of the research lies in addressing one of the colors of the contemporary modernist intellectual deviation in understanding the texts of the two revelations and its impact on the Arab and Islamic intellectual arena, and it tries to answer the question: What are the foundations on which (Shahrour) built his understanding of the terms (the Messenger and the Prophet), by showing the corruption of the original The conceptual on which he built his position on these two terms and his understanding of them. The research plan, after the introduction and preface, included three chapters: The first: the concept of (the Messenger and the Prophet) and the sayings of scholars, the second: the significance of the terms (the Messenger and the Prophet) when (Shahrour) and the distinction between them. The third: discussion and analysis of the views of (Shahrour). Among the most prominent results of the research is that the (Shahrour) project is an extension of the contemporary modernist secular intellectual project and is based on the total separation between the Qur'an and the Prophet's Sunnah. And the abolition of the role of the Prophet's Sunnah in legislation in general, and that the concept of "contemporary reading" for him means projecting material philosophical theories on the Qur'anic text, and controlling it through modern European material philosophies, and its methodology is based on arbitrary control and selectivity to other results mentioned in the conclusion of the research.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فمن القضايا الفكرية التي تشغل الساحة العلمية والإعلامية العربية والإسلامية هي ما يعرف بقضية "القراءة المعاصرة للتراث"، وتركت آثارها الكبيرة والخطيرة تعصف بشرائح واسعة من أبناء الأمة الإسلامية ولاسيما شريحة الشباب في المنتديات الفكرية ووسائل التواصل الاجتماعي، محدثةً عند القارئ أو الباحث حالة من الارتباك المنهجي وعدم الوضوح في التعامل مع مصادر التشريع الإسلامي (الكتاب والسنة)، وتوقع في نفسه نوعًا من الانبهار –لأول وهلة– حين تقع عينه على بعض المصطلحات المتزينة بالألفاظ البرّاقة من مثل (الحداثة، والمعاصرة، والتجديد، والتطور) وغيرها مما يوهم عقله، ويفتن بصره، ويأخذ قلبه وسمعه، فتلتبس عليه الأمور وتختلط، يحصل كل ذلك من عبث العابثين، واحتيال المحتالين تحت ستار البحث العلمي الموضوعي المجرّد المستند إلى الاستقراء المستوعب للموضوع، والاستقصاء الململم لأطرافه، من هنا جاء عنوان بحثي: **(تناقضات الحداثيين العرب في فهم الوحيين دلالة (الرسالة والنبوة) عند شحرور أنموذجًا)**، ليسلّط الأضواء على مكامن الخلل في منهج بعض القراءات المعاصرة في تناولها لنصوص الوحيين.

مشكلة البحث: معالجة لون من ألوان الانحراف الفكري الحداثي المعاصر في فهم نصوص الوحيين وأثره في الساحة الفكرية العربية والإسلامية.

تساؤل البحث: ما الأصول التي بنى عليها (محمد شحرور) فهمه لمصطلحي (الرسول والنبي)؟

الهدف الرئيس للبحث: الجواب على هذا الإشكال عن طريق بيان فساد الأصل المفاهيمي الذي بنى عليه (محمد شحرور) موقفه من هذين المصطلحين وفهمه لهما.

منهج البحث: اتبعت فيه المنهج التكاملي: الاستقرائي، والوصفي، والنقدي التحليلي.

خطة البحث: جاءت خطة البحث بعد المقدمة على النحو الآتي:

التمهيد: الحداثة و(محمد شحرور) تعريف وبيان، ويتضمن الآتي:

أولًا: مفهوم الحداثة. **ثانيًا:** مفهوم القراءة المعاصرة. **ثالثًا:** ترجمة (محمد شحرور). **رابعًا:** مشروع (محمد شحرور) الفكري. **خامسًا:** منهجه التأويلي.

المطلب الأول: مفهوم (الرسول والنبي) وأقوال العلماء فيهما: ويتضمن الآتي:

أولًا: مصطلح (الرسول) لغة واصطلاحًا. **ثانيًا:** مصطلح (النبيّ) لغة واصطلاحًا. **ثالثًا:** أقوال العلماء في الفرق بين النبي والرسول.

المطلب الثاني: دلالة مصطلحي (الرسول والنبي) عند (محمد شحرور) والتفريق بينهما. ويتضمن الآتي:

أولًا: تقسيماته لمقامات النبوة. **ثانيًا:** مفهوم (النبيّ) و(النبوة) عند (شحرور). **ثالثًا:** التفريق بين (الرسول والنبي) عند (شحرور).

المطلب الثالث: المناقشة والتحليل لآراء (محمد شحرور). ويتضمن الآتي:

أولًا: أدلة نقض التفريق بين النبوة والرسالة. **ثانيًا:** نقض تأصيله في الفرق بين (أتى) و(جاء).

ثالثًا: مآلات تقسيماته للسنة النبوية.

النتائج والتوصيات.

هذا فما كان من صوابٍ فالفضل والمنّة لله وحده، وما كان من خللٍ أو قصورٍ فمما جنته يدا الباحث، سائلًا المولى عزَّ وجلَّ عفوه وغفرانه بفضله وإحسانه، والحمد لله أولًا وآخرًا.

التمهيد: الحداثة ومحمد (شحرور) تعريف وبيان.

أولًا: مفهوم الحداثة: هي مذهب فكري أدبي علماني، بُني على أفكارٍ وعقائد غربية ومذاهب إلحادية ظهرت في أوروبا، تهدف إلى إلغاء مصادر الدين، وما نشأ عنها من عقيدة وشريعة، وتحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة وموروثة، فالحداثة تمثل نزعة الشر والفساد في عداء مستمر للماضي والقديم، وهي إفراز طبيعي لعزل الدين عن الدولة في المجتمع الأوروبي، وظهور الشك والقلق في حياة الناس[1].

ثانيًا: مفهوم القراءة المعاصرة: القراءة الجديدة أو القراءة الحداثية أو تجديد التراث أو تجديد الخطاب كلها مصطلحات مختلفة لظاهرة واحدة هي ظاهرة إعادة قراءة النصّ الشرعي بطريقة حديثة، ويعرّفها بعض الباحثين بأنّها: (استئناف قراءة نصّ التنزيل الحكيم وجهًا لوجه، بدون مُسبقات مذهبية أو تاريخية مُحمّلة، قراءة موضوعية تحليلية نسقية إنسانية، بقدر ما تنطلق من (مبدأ القطيعة المطلقة) مع كلّ التفاسير المقدّمة؛ سواء كانت كلاسيكية أو حديثة، تعتمد على النظام المعرفي المعاصر وبعض إنتاجاته، ما دام أنّه يتوافق مع نصّ التنزيل الحكيم، فهو بالتبَع ناظم القراءة المعاصرة، التي تتجدد باستمرار ما دام الليل والنهار خلفةً)[2]. وهي كما يؤكد محمد (شحرور): (التي تتناغم مع روح الرسالة ومحتوى خطاب نصّ التنزيل)[3].

وثمة دافع محرّك لهذه الدعوات، وهي افتراض وجود إشكالاتٍ دينيةٍ وثقافيةٍ في التراث كانت سببًا في تأخّر الأمة العربية الإسلامية التي تمر بمتغيرات ومستجدات هائلة، ولا يمكن إزاحةُ هذا التراث أو إقصاؤهُ، فلابدَّ إذن من إعادة قراءته وتقديمه بشكل مختلف على وفق ما تتطلبه عملية الاندماج في الحداثة ومواكبة التطور.

وعليه فالمنهجية المتفق عليها بين هذه القراءات هي (تأويل) النصّوص (غير المرغوب فيها)، وإعادة إنتاجها من جديد، فحقيقة هذه القراءة هي تأويل باطني حديث.

إنَّ غاية هذه القراءة ليس الاهتداء بهذه النصّوص، ولا معرفة مراد الله منها، ولا البحث عن الأوامر والنواهي لأجل الامتثال بل هي قراءة موجهة البوصلة، ومحددة الغاية، وهي التخلص

من النصّ والوصـــول إلى نتائج مســـبقة، وبعبارة أخرى **(علاقة نفعية لا انتفاعية)**. كما يقول الجابري: (والحق أن اهتمامي بالتراث لم يكن من قبل وليس هو الآن من أجل التراث ذاته، بل هو من أجل حداثة نتطلع إليها)[4]. يقول الجابري متحدثًا عن النصّ: (إننا بذلك نتحرر من سـلطته علينا ونمارس نحن سـلطتنا عليه)[5]. وهي –تحريف النصـوص– ظاهرة جديدة قديمة، وإنما الجديد فيها حجم الانحراف والغلو والعبث في تأويل النصّوص الشرعية وتحريفها.

ومن النصّـوص المهمة جدًا الكاشـفة عن اسـتراتيجية أصـحاب القراءة المعاصـرة في التعامل مع النصّـوص الشـرعية، ما ذكره حسـن حنفي من أنَّ (علوم التأويل وقراءة الماضـي في الحاضـر والحاضـر في الماضـي ميدان ملغوم، يمكن السـير فيه، شـرط عدم وطء أحد الألغام فتنفجر في السـائر على الأقدام دون رؤية أو تبصـر. إن وضـع القنابل الموقوتة قد تكون مهمة جيل وليس تفجيرها، وســـيأتي الوقت عندما ينتهى أجلها بالانفجار، حتى تحدث فعلها بعد أن تتحول المعارك الجزئية الفردية إلى معركة كلية شـاملة. أن تقال الحقائق إلى المنتصـف ثم يكمل جيل قادم النصّـــف الآخر، خيرٌ من أن تقال مرة واحدة فتلفظ مرة واحدة كالكرة التي تقذف في الحائط فترتد على صـاحبها. أن تقال الحقائق على نحو متشـابه ويترك لجيل قادم إحكامها، خير من أن تقال محكمة فتقابل بمحكم آخر، وتسيل الدماء في عصر التكفير والتخوين المتبادلين)[6]. هذا (الاحتيال الثقافي) يحاول في الحقيقة كسـر سـياج النصّ والولوج إلى عمقه لممارسـة التأويل العبثي للأحكام والمفاهيم الشرعية.

هكذا تُقدَّم إذن كل المخالفات الشـــرعية مغلفةً بدعوى القراءة المختلفة للنص (القراءة المعتدلة) بدافع الغيرة على النصّ من اختطاف القراءات التفسيرية المتطرفة– على حد زعمهم–.

وتجدر الإشـارة هنا إلى أنَّ هذه الإسـتراتيجية للخطاب العلماني عمومًا إنما جاءت بديلًا عن إسـتراتيجية المصـادمة الصـريحة للنصـوص الشـرعية أو الاسـتخفاف الصـريح بالأحكام أو الانتقاص والذم للحدود والشـــرائع، فاتجه الخطاب بعدها إلى نقد "فهم النصّ" بدعوى عدم إدراك المتغيرات، والبحث عن مقاصد النصّوص وروح الشريعة إلى غير ذلك من الشعارات التي تبناها الخطاب الحداثي والعلماني. مبررين كل ذلك بأن قراءاتهم لا تعارض النصّ ولا تناقض أحكامه، وإنما هي مخالفة لتفسيرٍ فقهي معين لا يقره النصّ –بحسب زعمهم–، وأنه لا يتوافق مع أصـول الشريعة.

يرى أصـحاب "القراءة المعاصـرة" أنَّ إخضـاع النصّـوص لأحدث ما اسـتجدّ من مناهج فلســفية على غرار ما حصـــل للكتاب المقدس هو الســبيل الوحيد للتقليص من الهُوّة بين العالم الغربي المتحرر من قيود اللاهوت المسيحي والعالم الإسـلامي الذي شلَّت حراكه (نظيرتها عنده) تلك النصّوص من قرآن وسنة.

كل ذلك يحصـــل ويمارس بنوع من الغرور والتعالي والتعالم المتمظهر بالقدرة على الخوض في شـتّى المعارف المتعلقة بالنصّ الشـرعي بمجرد معرفة اللغة العربية وامتلاك منهجية البحث الحديثة القادرة على قراءة أي نصّ وتفكيكه مع قطع النظر عن قائله وعدم الالتفات إلى مصدره، والتفلّت من الالتزام بما قرره العلماء من قواعد وشروط تضبط آليات التلقي والاستدلال.

بل إن الدعوات المحمومة لتطبيق نظريات الهرمنيوطيقيا[7] والنقد الأدبي الغربي ونحوها في تفســير الشــريعة الإســلامية هي دعوات فيها ســذاجة دعائية مفلطحة، فهذه النظريات الهرمنوطيقية والنقدية و(المابعد حداثية)[8] لم يطبقها الغربيون أنفســهم في تفســير تشــريعاتهم، فكيف نطبقها نحن في تفسير شـريعة الله؟ بل لم تطبقها عامة الكنائس الغربية في تفسير كتابها المحرّف فكيف يراد منّا أن نطبقها في تفسـير كتاب الله المحفوظ؟ بل إن عامة الباحثين الغربيين أنفســهم الذين يدرســون التراث الإســلامي يرون هذه النظريات التأويلية الغربية ((زيًا أو موضــة عابرة)) فكيف يوجد فينا من يســتبدل علمي الدلالة (أصــول الفقه وعلم البلاغة) وما فيهما من الإنتاج الجاد المتبحّر والاختبار الزمني الطويل بهذه الموضــات التأويلية غير المبرهنة والتي لم تمحّص مقدرتها التفسيرية تطبيقيًا؟[9].

إن قضية الحداثة في بيئتها الأصل لم يحسم في أمرها بوصفها نموذجًا مكتملًا، إنما باعتبارها أنموذجًا غير تام، مليئًا بالثغرات، يعتريه النقص وتشوبه العيوب، مما جعل الأنموذج يُصوَّب بما يعرف بـ(ما بعد الحداثة)، ومن ثمّ أضيفت لنموذج الحداثة صفة (المابعد)، وظل هذا (المابعد) تتداعى مفاهيمه إلى الآن لتعدّل نموذج الحداثة وتملأ فراغاته. ولما كان هذا النموذج على هذا النحو من القصور والنقص في منبته، فكيف به وهو يُنقلُ من سياقٍ إلى آخر، ومن مجالٍ يرتبط بمنظومة فكرية إلى مجال ثانٍ يختلف عن الأول دينًا ورؤية وفكرًا، الأمر الذي يزيد من آفاته ويجعل التفاوت كبيرًا بين المفهوم في بيئته وبينه وهو يهاجر إلى بيئة أخرى وينزل على واقع آخر)[10].

ويمكننا أن نتوصل إلى أنَّ مفهوم القراءة الحداثية أو المعاصرة هو: (كل قراءة تستند إلى المناهج اللسانية والسيميائية والأدبية لزحزحة المعنى الظاهر الذي يتضـمنه النصّ، والتوجه نحو القراءة التي تهتم بما ينتج تعددية المعنى والدلالة)[11]. لكن لنا أن نتســاءل عن هذه القراءة المعاصــرة لأعلى ما في لغة العرب من الفصــاحة والبيان (القرآن والحديث): ما مقومات هذه القراءة؟، وما الأدوات العلمية والمعرفية التي تؤهل أصــحابها حتى يفتح لهم الكتاب العزيز أبواب معانيه وخفايا أسراره؟!

إنَّ المتابع لكتابات التيارات الفكرية الحداثية والعقلانية المتعلقة بنقد "التراث" الإســلامي يدرك الخلفية الفكرية والمنطلقات الفلسفية لكتَّاب هذه التيارات التي تؤطر عملية النقد والدعوة إلى

ما يسـمى بالتجديد في الفكر الإسـلامي من منظورهم الحداثي، وأهم هذه المنطلقات هي التحرر من سـلطة النصّ ونبذ قدسـيته، كما يصـرّح بذلك "محمد أركون" الذي يرى أنَّ (الخلاف بين المستشرقين والمسلمين سببه الهالة القدسية التي يحيطها المسلمون بالنصّ النبوي في حين ينبغي أن تدرس السيرة ضـمن منظور منفتح إلى أبعد الحدود)[12]، ويقول "حسـن حنفي": (نشـأ التراث من مركز واحد وهو القرآن والسـنة ولا يعني هذان المصـدران أي تقديس لهما أو للتراث بل هما مجرد وصف لواقع)[13].

لقد حاولت "الحداثة" –كمشـروع "نقد التراث الإسـلامي"–، العمل على تحرير العقل من القيود الدينية، وسـعت لجعله الحاكم الوحيد على العلاقة بين الفعل الإنسـاني ونظام الحياة؛ لذا كانت القوانين الدينية –التي تمثلها نصوص الوحي– تشكل أكبر عائق أمام تحقيق هذا المشروع.

واتبع الخطاب الحداثي في ذلك وسائل عديدة عن طريق:

(1)التشكيك في موثوقية النصّ. (2) التشكيك في بنية النصّ الدلالية. (3) إثارة الاستشكالات العقلية في معنى النصّ. (4) تفسيره وفهمه فهمًا مخالفًا لحقيقة ما دلَّ عليه باستخدام مناهج القراءة الحديثة التي تميّع النصّوص وتفككها وتفرغها من مضمونها مثل: (البنيوية–والتفكيكية–والتاريخية... الخ)[14].

وشكلت موجة ما يسمى بـــ(القراءة المعاصرة) آخر موجات الصراع المستمرة حول تأويل النصّ القرآني، فلا يزال الوحي والنصّ المقدس سـاحة صـراعٍ بين من يحاولون امتلاك ناصـية الفهم الحق، والتعبير عن مراد الله تعالى من الخطاب الإلهي، وبين مقلدة الغرب من أصـحاب القراءة المعاصـرة، وكثيرًا ما تتأثر هذه المعارك الفكرية بالأحداث السـياسـية، وتكون رجعًا للصراعات الاجتماعية[15].

ثالثًا: ترجمة (محمد شحرور):

هو محمد بن ديب (شـحرور)، سـوري الجنسـية، ولد في دمشـق عام 1938م، من عائلة متوسطة؛ حيث كان والده صبَّاغا، أَتم تعليمه الثانويّ في دمشق، وحاز على الثانوية العامة سنة 1958م، سافر بعد ذلك إلى الاتحاد السوفييتي؛ ليتابع دراسته في الهندسة المدنية، وتخرج بدرجة دبلوم سنة 1964م من جامعة موسكو آنذاك، ثم عاد لدمشق ليُعَّين فيها مُعيدًا في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق حتى عام 1968م، أُوفِد إلى جامعةَ دبْلْن بإيرلندا سنة 1968م، وحصل على شهادَتَي الماجستير سنة 1969م، والدكتوراه سنة 1972م في الهندسة المدنية، عُين مُدَرسًا في كلية الهندسـة المدنية بجامعة دمشق سـنة 1972م لمادة ميكانيك التربة، ثم أسـتاذًا مسـاعدًا. افتتح مكتبًا هندسيا استشاريًا؛ لممارسة المهنة استشاريَ منذ عام 1973م، له كتب عدة في مجال تخصصه، في ميكانيك التربة والأساسات.

بدأ في دراسة القرآن الكريم في إيرلندا سنة 1970م، مستعينا في ذلك بالمنطق الرياضي، واستمر في الدراسة حتى سنة 1990م؛ إذ أصدر سلسلة من الكتب في الدراسات الإسلامية المعاصرة، أوضح فيها مشروعه الفكري، الذي يُعنى أساسًا بالقراءة المعاصرة للقرآن الكريم، وأهم هذه الكتب هي:

(الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة)، و(الإسلام والإيمان، منظومة القيم)، و(نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، فقه المرأة، الوصية، الإرث، القوامة، التعددية، اللباس)، و(تجفيف منابع الإرهاب)، و(القصص القرآني)، و(السنَّة الرسولية والسنة النبوية، رؤية جديدة)، و(أُم الكتاب وتفصيلها –قراءة معاصرة في الحاكمية الإنسانية، تهافت الفقهاء والمعصومين)[16].

رابعًا: مشروع (محمد شحرور) الفكري:

يمكن التعرّف على المشروع الفكري لمحمد (شحرور) عن طريق كتبه ومقالاته، ومتابعة حواراته المتلفزة، الذي يقوم على فكرة التجديد في فهم الدين–عقيدةً وشريعة– ويهدف في نظره إلى إصلاح الفكر الإسلامي والخطاب الديني عمومًا. وينطلق (شحرور) في مشروعه الفكري من ما يسمى بالقراءة المعاصرة للقرآن الكريم؛ فقام بنشر أوّل كتاب له بعنوان: (الكتاب والقرآن –قراءة معاصرة) سنة 1990م، أتى فيه بمفاهيم جديدة لم تعهد من قبل عند المسلمين وهو ما أشار إليه مقدّمُ الكتاب جعفر دكّ الباب[17] بقوله: (لقد تَوَصل الدكتور (شحرور) في قراءته المعاصرة إلى نتائج جديدة مغايرة لما هو سائد الآن في التراث العربي الإسلامي)[18].

وفي الحقيقة فإن مشروع محمد (شحرور) يعد امتدادًا للمشروع الفكري العلماني الحداثي المعاصر، الذي بدأه محمد أركون، ونصر حامد أبو زيد، وغيرهما، ويقوم أساسًا على الفصل الكلي بين القرآن والسنة النبوية؛ فهو يلغي دور السنَّة النبوية في التشريع عمومًا، ويعدّها اجتهادات بشرية صالحة لظرف معين فقط، وليست تشريعًا إلهيًا. ومشروع محمد (شحرور) تناوله الباحثون في عشرات الكتب والمقالات بالرد والنقد وكان أكثر النقد على كتابه: (الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة–) الذي يعدُّ باكورة أعماله وقد طرح فيه جل أفكاره المتعلقة بمشروعه الحداثي[19].

أما مفهوم "القراءة المعاصرة" عند (شحرور) فتعني عنده: (إسقاط النظريات الفلسفية المادية على النصّ القرآني، والتحكّم به عن طريق الفلسفات المادية الأوروبية الحديثة.. فالمعاصرة كلمة براقة استعملها الكاتب وغيرها من كتّاب المدرسة العصرانية للتضليل والتمويه على الناس، بجعلها ركيزة في تغيير معاني الأشياء وتجاوز النصّوص الشرعية، فهي وسيلة جديدة لتبديل الدين باسم "القراءة المهاصر" تحت ستار الفهم المعاصر والتجديد المتطور، للإتيان بشرع جديد غير شرع محمد ﷺ الذي تلقته الأمة بالتواتر اليقيني)[20].

يعدُّ مشـروع "القراءة المعاصـرة" المنهج البديل عند محمد (شـحرور) وغيره من أصـحاب الفكر الحداثي الذي يراد عن طريقه إعادة إنتاج الشريعة الإسلامية من جديد، ويعتمد هذا المنهج في قراءة النصّ المقدّس على أساسين اثنين[21]:

الأول: تطور دلالة المصـــطلحات بتطور الزمان والمكان والحضـــارة، وبناءً على ذلك يمكن أن يوجد –بحسب هذه القراءة– في كل عصر تفسيرٌ جديدٌ للنص، يتوافق مع روح هذا العصر، ولا يكون معارضًا لما فهمه الصحابة والسلف، فما فهمه السلف هو صحيح باعتبار عصرهم، وما نفهمه نحن اليوم هو صحيح باعتبار عصرنا[22].

الثاني: إن القول بتطور النصّ يعني أن لا معنى نهائي للألفاظ، لأن اللغة مثلها مثل المادة هي في حالة تطور مسـتمر، وهنا يحاول محمد (شـحرور) تطبيق النظرية الداروينية الماركسـية في أصل الأنواع وإسقاطها على اللغة فيما يسميه الباحثون الأنثروبولوجيا[23].

إن نقـل هـذا المنهـج اللساني المستورد وتحويـله من (حلّ أزمة النصّ المقدس) في المسيحية إلى الدراسات القرآنية، أدَّت بـ(شحرور) إلى السقوط في الخطأ المنهجي الذي أشار إليه أحد الباحثين بقوله: (بلا نص ولا دلالة ثابتة، لا تفسير نهائي للنص، لا تفسير مفصل أو موثوق به، إنه اللعب الحر للغة، فكل القراءات إساءة قراءات، إلى آخر تلك المتاهات التي أدخلتنا فيها الحداثة الغربية ومدارسها النقدية)[24].

وما تجدر الإشـارة إليه أنَّ هذا المنهج مسـتورد **من** علم اللسـانيات وتاريخانية النصّ[25] الذي نشـأ في الغرب لأجل حل معضـلة التناقض الحاصـل بين معطيات العلم المادي الحديث، وبين فهم الكنيسة للنص المقدس. وعندما أراد (شحرور) أن يقرأ النصّ قراءة معاصرة، كان لابدَّ له من اللجوء إلى هذا المنهج المعرفي المسـتورد ليتحرَّر من قيود قواعد أصـول الفقه والتفسـير وصـرامتها، التي سـتدحض قراءته الجديدة، فاسـتعاض عنها بالمنهج اللسـاني الغربي الذي أوجده الغرب لتفكيك النصّ المقدس عندما وصل إلى المأزق المعرفي بين العلم والنصّ الديني، فالإنسان بحاجة للإيمان، ولكن النصّ المقدس متناقض مع العلم! فما الحل؟ الحل هو التأويل، وهو نقل المعنى المرفوض إلى معنى مقبول[26].

أراد (شحرور) أن يسحب صلاحية (الفهم الأول) والمعنى الأولى للنصّ من عصر النبوة والقرون التي تليه إلى عصرنا الحاضر حتى يأتي هو ويقدّم لنا معاني جديدة وفهمًا جديدًا لآيات (الشعائر والقيم الإنسانية والتشريع)، التي هي في ضمن نطاق ما يسميه بمقام النبوة لا في مقام الرسالة[27]، فهو يعطي لنفسه صلاحية (التفاعل المعاصر) الذي (يتماشى مع متطلبات المجتمع ومعطياته ومسـتوى تطوره)[28]، وما زاد الطين بلة أنه أعطى هذه الصـلاحية وهذه المهمّة إلى (المجالس التشريعية التي تمتلك صلاحيات التشريع لمجتمعاتها حسب ظروفها)[29].

ثم نجده يحاول تطبيق النظرية النسبية على نصوص القرآن الكريم بحجة أنه صالح لكل زمان ومكان، وهذه واحدة من نظريات الفكر الحداثي حين نقلوا مفهوم النسبية من الماديات إلى الفضاء المعرفي والفلسفي وطبقوها على الكثير من القضايا المتعلقة بالمفاهيم والقيم والمبادئ المعرفية كما فعلت بعض المناهج الغربية، يقول (شحرور): (فحرص التنزيل الحكيم على بيان تغير السنن الإنسانية وزوالها إنما هو لاتصافها بصفة النسبية خضوعًا لشرطي الزمان والمكان)[30]، ويقول كذلك: (وما قام به النبي ﷺ في القرن السابع في شبه جزيرة العرب إنما هو الاحتمال الأول لتفاعل هذه الرسالة المجردة مع عالم نسبي ذي مستوى معرفي بدائي)[31]. ويقول أيضًا: (وإنما التراث هو الفهم النسبي للناس له في عصر من العصور حتى لو جاء هذا الفهم من عهد صدر الإسلام)[32].

وتحت مظلة النسبية هذه ينطلق (شحرور) نحو تعطيل كثير من نصوص القرآن الكريم والالتفاف عليها بذريعة نسبية الفهم وتغير الأفهام والأحكام بتغير الزمان والمكان بل يذهب أبعد من ذلك –بكل جرأة ومجازفة– إذ يقول معلقًا على حديث ((فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ))[33]: (فالسامع في القرن الحادي والعشرين أوعى بكثير ممَّن بلغه القرآن في عهد النبوة)[34].

خامسًا: منهجه التأويلي:

مفهوم التأويل عند (شحرور) هو في الحقيقة "الموضوعية" تأويل تحريفي لا علمي، فهو أبعد ما يكون عن التأويل الشرعي، الذي هو أصلًا تأويل علمي لا يصادم العقل، فقد زعم (شحرور) أن النصّ القرآني جمع بين ثباته وحركية محتواه، فقال: (وهذه لا يمكن أن تكن إلا بثبات النصّ وحركة المحتوى، وهو التشابه الذي يحتاج إلى التأويل باستمرار، ولهذا فالقرآن لابد من أن يكون قابلًا للتأويل، وتأويله يجب أن يكون متحركًا وفق الأرضية العلمية لأمةٍ ما في عصرٍ ما، على الرغم من ثبات صيغته.. لذا لا يمكن تأويل القرآن كاملًا من قبل واحد فقط إلا الله، أما الراسخون في العلم فيؤولونه حسب أرضيتهم المعرفية في كل زمان، وكل واحد منهم حسب اختصاصه الضيق، من هنا نفهم الحقيقة الكبيرة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤول القرآن، وأن القرآن كان أمانة تلقّاها وأدَّاها للناس دون تأويل، وإنما أعطاهم مفاتيح عامة للفهم)[35].

ومنهجه التأويلي هذا يتمحّور حول مبدأ "عدم الترادف" في اللغة؛ ليصل إلى تصنيف موضوعي للآيات تحت مسميات خاصة، ويعطي لكل مسمًى دلالاتٍ معينة[36]، فنجده ينتقي من آراء اللغويين ما ينفعه في تحريفاته وتأويلاته المتعسّفة ليمررها تحت شعار قابلية اللغة على احتمال المعاني الكثيرة، وهذه العملية ستُسهِّل عليه لاحقًا التعامل مع الموضوعات بطريقة كلية، يغلب عليها التحكم التعسفي والقفز الحُكمي من غير دليل[37]، فلم يلتزم (شحرور) بالمنهج

العلمي، وأعلن أنه يقرأ القرآن بأوهامه وأهوائه التي سمَّاها "قراءة معاصرة"، فهي عبارة تشهد على صاحبها بأنه قالها عن سابق إصرار ورصد لتطبيق منهجه المثير للجدل[38].

إنّ المتأمّل للمنهج التأويلي لدى (شـحرور) يجد أنه قائم على أريحية التقييد والتصـنيف والاشـتراط والانتقاء تحكّمًا، ومن دون حرج التقول على الله تعالى، متجاوزًا المعاني العملية التي أجمعت الأمة عبر أجيالها على فهمها وتطبيقها نقلًا متواترًا من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو غير معنيٍّ بذلك كله، ولا بحدود اللغة المسموعة المنقولة إجماعًا وتواترًا، وإنما يختار من المعاجم المعاني المتساوقة مع أنموذجه ولو كان شاذًّا، ثم يضع للآيات معانيَ وقيودًا تحكّمية، ويرجِّح من غير مرجح، في الوقت الذي لا يتجرأ أحدٌ من روَّاد هذه القراءات البائسة فِعْلَ ذلك مع منظومات القانون الوضعي البشري[39].

ويذهب بعض الباحثين إلى أنَّ ما يحرّك (شـحرور) ليس المنهجية (المعلنة) كالمنهجية اللسانية، أو "القراءة المعاصرة"[40] التي قد يُظنّ أنها فرع تخصصي لها قواعدها وضوابطها النقدية، وإنما الأمر ليس إلا ستارٌ يُعمي عين الناقد من النفاذ إلى وراء ذلك من منظومات خفية وخلفيات فلسفية، وما هذه المنهجيات إلا مجرد شعارات تحمل من العلوم والمعارف اصطلاحها –لا مضمونها–، وإنَّ الحاكم الأصلي لآراء (شحرور) هي منظومة –أو قل منظومات– خفية (أجنبية) لم يُفصح عنها في منهجه، مع أنها الأشد تأثيرًا عليه، لكنَّه يحاول تمريرها لتحكم معاني النصّوص التي ينقضّ عليها بالتأويل، فلا يحتكم إلى أي إطار منهجي مُعلن، ونجده يكثر من بعض المصطلحات مثل (منع الترادف، ومنع الحشو، والسياق، وثبات النصّ، وحركة المحتوى، ونحوها) وهي في الحقيقة غلاف لتسويغ المنظومات الخفية التي يحتكم إليها بكل وضوح، وتلك المنظومات هي جوهر أطروحاته، وما يعلنه من لسانيات ونحو هذا هو مجرد عرَض؛ لذا لا ينبغي الانشغال به، ومن تلك المنظومات التي ينطلق منها (شحرور) في تحليلاته التي تستند إلى رؤية فلسفية مادية للوجود والمجتمع هي (الداروينية، والماركسية) وغيرها[41].

المطلب الأول: مفهوم (الرسول والنبي) وأقوال العلماء فيهما:

أولًا: مصطلح (الرسول) لغة واصطلاحًا.

1. تعريف (الرسول) في اللغة: مأخوذٌ من البعث وهو الإرسال والتوجيه؛ فالرسول هو المبعوث المُوجَّه برسالة؛ قال تعالى: عن ملكة سبأ: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: 35]. فالرُّسلُ عليهم الصلاة والسلام إنما سُمُّوا رسلًا لأنهم بُعثوا من قِبَلِ الله تعالى برسالةٍ حملوها وأُمِروا بتبليغها للناس؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [النحل: 36]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ۖ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[المؤمنون: 44]؛ أي: بعثناهم يتبع بعضهم بعضًا.

2. تعريف (الرسول) في الاصطلاح: هو مَنْ أُوحِي إليه بشرعٍ وأُمِر بتبليغه لقومٍ كافرين، أو لم تبلغهم رسالةٌ سابقة، فهو الذي ينبئه الله بوحيه الشرعي ثم يُوجِّهه إلى مَن خالَف أمرَه، أو على قومٍ لم يأتهم نذيرٌ من قبله[42].

ثانيًا: مصطلح (النبيّ) لغة واصطلاحًا.

1. **تعريف النبي في اللغة:** مشتق من النَّبَأ، وهو الخبر؛ تقول نَبَأ ونَبَّأ، أي: أخبر، ومنه أخذ النبئ لأنه أنبأ عن الله تعالى، وهو فَعيلٌ، بمعنى فاعل)[43]، قال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ۝٢﴾ [النبأ: 1-2]. وإنما سُمي النبي نبيًّا لأنَّه مُنبَأ؛ أي: مُخْبَر من الله عزَّ وجلَّ أي: يُوحِي الله إليه نبًا من شَرعِه؛ قال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا﴾، [التحريم: 3]، وهو أيضًا مُنْبِئٌ؛ أي: مُخبِر عن الله عزَّ وجلَّ بما يُوحِيه الله إليه من أمره وشرعه؛ قال تعالى:﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩﴾، [الحجر: 49]. وقيل: النبي مشتق من النَّبْوَة، وهي الشرف؛ أي: المكان المرتفِع من الأرض، فمُرتفعات الأرض أشرافُها، فإنَّ العرب تُطلِق لفظ (النبيّ) على العَلَمِ من أعلام الأرض التي يُهتدَى بها؛ لشرفها وإشرافها على ما سواها[44]. فالرَّبط بين لفظ النبي والمعنى اللغوي واضحٌ؛ وذلك لأنَّ النبي ذو رفعةٍ عند الله تعالى في الدُّنيا والآخِرة، وذو شَرَفٍ وسُؤدد في قَومِه، وهو مُنبَّأٌ من الله تعالى بأمره الديني الشرعي الذي يهتَدِي به العباد ويُسعَدُوا في دُنياهم وأُخراهم، وهو يُنبئهم بذلك؛ أي: يُخبرهم به.
2. **تعريف النبيُّ في الاصطلاح:** هو خبرٌ خاصٌ يكرم الله عز وجل به أحدًا من عباده فيُميّزه عن غيره بإلقائه إليه، ويوقفه به على شريعته بما فيها من أمر ونهي ووعظ وإرشاد، ووعد ووعيد[45]، أو هو من أُوحِي إليه بشرعٍ، وبُعِث إلى قومٍ مؤمنين بشرعٍ سابق، فهو الذي ينبئه الله تعالى أي: يوحي إليه أنْ يعمل بشريعة مَن قبله، ويبعثه الله إلى قومٍ مؤمنين بشريعةٍ سابقة ليُذكِّرهم ما نسوه، وليُبطِل ما ابتدَعُوه، ويُصحِّح ما أخطؤوا فيه، ويحكُم بينهم فيما اختلفوا فيه، ويكون قُدوةً لهم في اتِّباع الرسول السابق، فهو يحكُم بشريعة مَن قبله، ولا ينزل عليه كتابٌ، وقد يُوحَى إليه وحيٌ خاص في واقعة مُعيَّنة، فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام يأتيهم وحيٌ من الله تعالى فيما يفعَلُونه ويأمرون به المؤمنين بهم، لكن لا يَنزل عليهم كتابٌ ولا يُرسَلون إلى قومٍ لم تبلغهم رسالةٌ سابقة، ولا إلى كفَّارٍ مُخالِفين لأمر الله؛ ليُبلِّغوهم رسالةً من الله إليهم، إنما يُرسَلون إلى قومٍ مُوافِقين مخطئين في بعض الأمور، أو يُخلَفون من المرسلين في أقوامهم؛ كما خلف شيث عليه أباه آدم عليهما السلام في ذريَّته، وكما خلف إسحاق أباه إبراهيم عليهما السلام في أهله وقومه من بعده[46].

فهذا المعنى –في حقيقة النبوة– هو ما اســتقر عليه المســلمون، ولا يُشَّــوش على هذا المعنى –أبدًا– الخلاف الذي جرى بين العلماء في الفرق بين النبي والرســـول؛ فكلهم مجمعون على أنَّ النبي والرسول كلاهما مُخْبر من عند الله –تبارك وتعالى– بعد الاصطفاء[47].

ثالثًا: أقوال العلماء في الفرق بين النبي والرسول:

النبي والرســول يشــتركان في كونهما موحى إليهما؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ (النســاء: ١٦٣). قال ابن أبي العزّ الحنفي: (وقد ذكَرُوا فُرُوقًا بَيْنَ النَّبِيّ وَالرَّسُـولِ، وَأَحْسَـنُهَا. أَنَّ مَنْ نَبَّأَهُ اللَّهُ بِخَبَرِ السَّـمَاءِ، إنْ أَمَرَهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُـولٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُـولٍ. فَالرَّسُـولُ أَخَصُّ مِنَ النَّبِيّ، فَكُلُّ رَسُـــولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُـــولًا، وَلَكِنَّ الرِّسَـــالَةَ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ نَفْسِـــهَا، فَالنُّبُوَّةُ جُزْءٌ مِنَ الرِّسَـالَةِ، إذِ الرِّسَـالَةُ تَتَنَاوَلُ النُّبُوَّةَ وَغَيْرَهَا، بِخِلَافِ الرُّسُـلِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَتَنَاوَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ. فَالرِّسَالَةُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا، وَأَخَصُّ مِنْ جِهَةِ أَهْلِهَا)[48].

وقال الحافظ ابن حجر: (قال القرطبي –تبعا لغيره–: هذا حجة لمن لم يجز نقل الحديث بالمعنى وهو الصـحيح من مذهب مالك فإن لفظ النبوة والرسـالة مختلفان في أصـل الوضـع فإن النبوة من النبأ وهو الخبر فالنبي في العرف هو المنبَّأ من جهة الله بأمر يقتضـــي تكليفا وإن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسـول وإلا فهو نبي غير رسـول وعلى هذا فكل رسـول نبي بلا عكس فإن النبي والرسول اشتركا في أمر عام وهو النبأ وافترقا في الرسالة)[49].

وقال المناوي: (والرســول والنبي طال فيما بينهما من النســبة الكلام، والمحققون كما قال ابن الهمام كالزمخشـري والعضـد والتفتازاني والشـريف الجرجاني على تراد فهما وأنه لا فارق إلا الكتاب)[50].

وقال محمد الأمين الشـنقيطي: (وَآيَةُ الْحَجِّ هَذِهِ تُبَيِّنُ أَنَّ مَا اشْـتُهِرَ عَلَى السـنَّة أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ هُوَ مَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ وَحْيٌ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ، وَأَنَّ الرَّسُـولَ هُوَ النَّبِيُّ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْهِ، وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِ مَا أُوحِيَ إِلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ; لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى:﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ (الحج: ٥٢)، يَدُلُّ عَلَى أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا مُرْسَلٌ، وَأَنَّهُمَا مَعَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا تَغَايُرٌ وَاسْـتَظْهَرَ بَعْضُـهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ الَّذِي هُوَ رَسُـولٌ أُنْزِلَ إِلَيْهِ كِتَابٌ وَشَـرْعٌ مُسْـتَقِلٌّ مَعَ الْمُعْجِزَةِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِهَا نُبُوَّتُهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ الْمُرْسَـلَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الرَّسُـولِ، هُوَ مَنْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ كِتَابٌ وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ أَنْ يَدْعُوَ النَّاسَ إِلَى شَرِيعَةِ رَسُولٍ قَبْلَهُ، كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ كَانُوا يُرْسَلُونَ وَيُؤْمَرُونَ بِالْعَمَلِ بِمَا فِي التَّوْرَاةِ ; كَمَا بَيَّنَهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ﴾ (المائدة: ٤٤)[51].

المطلب الثاني: دلالة مصطلحي (الرسول والنبي) عند (محمد شحرور) والتفريق بينهما.

قدّم (شحرور) قراءته المعاصرة للسنة النبوية التي تُعَدُّ –في نظره– البديل المعاصر للمفهوم التراثي للسُّنة، وأقام كتابه "السنَّة الرسولية والسنة النبوية رؤية جديدة" على التفريق بين (الرسول والنبي) مدعيًا أنَّ الرسول من مقام الرسالة فيبلغ فيه الرسالة، والمقام الآخر هو مقام النبوة فيجتهد فيه كباقي البشر لا عصمة لكلامه وليس وحيًا؛ إذ يقول إن "الكتاب": (يحوي كتابين رئيسيين: الكتاب الأول: كتاب النبوة: ويشتمل على بيان حقيقة الوجود الموضوعي، ويفرق بين الحق والباطل أي الحقيقة والوهم. الكتاب الثاني: كتاب الرسالة: ويشتمل على قواعد السلوك الإنساني الواعي، ويفرق بين الحلال والحرام)[52].

وهذا التقسيم هو تقسيم وهمي افتراضي غير موضوعي، الغاية منه الحطّ من قيمة السنَّة من جهة، مع إبطال العمل بالحديث النبوي من جهة أخرى عن طريق نفي العصمة عن النبي ﷺ في مقام النبوة – على وفق تقسيم (شحرور).

أولًا: تقسيماته لمقامات النبوة:

أول ما يبدأ تقسيماته بالقول إنَّ المقامات المحمدية ثلاثة[53]: الأول: مقام محمد الرجل كباقي البشر. الثاني: مقام محمد النبي، أي (سلطة تنفيذية) يمارس مهمة الاجتهاد كولي أمر وقائد اجتماعي وقاضٍ، وهو في نظره ليس أكثر من مبلّغ عن الغيب. الثالث: مقام محمد الرسول: فهو يبلغ القرآن فحسب، أي (سلطة تشريعية). ويبدو جليًا أنَّ الشريعة عند (شحرور) هي القرآن الكريم فقط، والسنة إما طبيعة بشرية للنبي ﷺ، وإما اجتهاد منه، ولا يقرّ بحُجيّة القسمين الأوَّلَيْن، ثم يقسّم السنَّة عنده قسمين[54]:

الأول: السنَّة الرسولية: وهي الرسالة المحمدية التي أنزلت وحيًا أي: القرآن الكريم، ويحصر فيها مجال الطاعة والاتباع.

الثاني: السنَّة النبوية: ويجعلها قسمين:

1. القصص المحمدي الوارد في التنزيل الحكيم وهو جزء من القصص القرآني، والذي جرت أرشفته بعد وقوعه، وهو نسبي ولا تؤخذ منه إلا العبرة فقط كباقي القصص القرآني.
2. اجتهادات النبي ﷺ عينها الواردة فيما صح من الأحاديث الواردة في كتب الرواية والسيرة، وهي مقيدة –بحسب زعمه– بما وافقت مضمون التنزيل الحكيم ولم تعارضه، ومارس فيها أمور القيادة العسكرية وتنظيم أمور المجتمع (كولي أمر)، والقضاء، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر (كقائد اجتماعي)، بشكله التاريخي، وينطبق عليها: تتغير الأحكام بتغير الأزمان.

ثانيًا: مفهوم (النبيّ) و(النبوة) عند (شحرور):

يذهب محمد (شـــحرور) في تحديد معنى النبوة إلى حصـــر النبوة في الغيبيات فقط، ويستدل بأصل اشتقاق الكلمة فيقول: (علينا أن نحدّد الفرق بين النبوة والرسالة، النبوة من (نبأ) وهي غيبيات)[55]، فالنبوة عنده إذن منحصـــرة بالعلوم الموضـــوعية والعلوم التأريخية، أما العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية أي: أحكام الحلال والحرام والواجب من العبادات وغيرها فهي ليست من النبوة، إنما هي من الرسالة، بل يجترئ أكثر فيدعي أن النبي ﷺ بلّغ (الأنباء الغيبية الكونية والتأريخية من دون فهمها، ومن دون التمكن من شـــرحها لأهل زمانه)، متســـائلًا بعدها (كيف يجري إقناعهم بشـــيء لا يمكنه إدراكه، كالعلم الجيني الوارد في قوله تعالى:﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ (المؤمنون: 14)، وكأنَّه يريد منهم أن يفهموا تفاصيل علم الأجنة وما تحتمله هذه الآية من حقائق علمية توصَّل إليها العلم الحديث بعد أربعة عشر قرنًا)[56].

ينطلق محمد (شحرور) في تأكيده على أن النبي ﷺ ليس له علاقة بالتشريع من مفهوم النبوة وتقسيم السنَّة عنده؛ فهو يقسّمها بناءً على فصله بين النبوة والرسالة إلى (سنة النبوة، وسنة الرسالة) وسنة النبوة –كما يقول– هي: (تعليمات جاءت إلى النبي ﷺ بمقام النبوة وليست بمقام الرســـالة، بقوله: {يَا أَيُّها النَّبي} وذلك لتبيان أنها تعليمات خاصـــة بالنبي ﷺ أو تعليمات مرحلية جاءت لحِقبة معيَّنة، مثل: توزيع الغنائم، أو تعليمات عامة للمسلمين ليست تشريعات)[57].

ويقول أيضًا عن النبوة: (وهي الأحاديث التي تتعلق بالسلوكيات العامة والاجتماعية؛ فلها أهمية تاريخية فقط، وهي غير ملزمة لأحد)[58]؛ مؤكدًا عدم حجّيتها بقوله: (أي: ليس لها علاقة بالحلال والحرام إطلاقًا)[59].

ثالثًا: التفريق بين (الرسول والنبي) عند (شحرور):

يؤكد (شـــحرور) التفريق بين النبوة والرســـالة فيقول: (فالنبوة هي مجموعة المعلومات أوحيت إلى النبي ﷺ وبها سـمّي نبيًا، أي أن كل الأخبار والمعلومات التي جاءت في الكتاب هي النبوة. والرسالة هي مجموعة التشريعات التي جاءت إلى النبي بالإضافة إلى المعلومات فأصبح بها رسولًا، فالنبوة علوم والرسالة أحكام)[60]. ثم يعيّن وظيفة الرسول بأنها البلاغ فحسب، فيقول: (تمثلت وظيفة الرســول ﷺ في النطق بالذكر لتبيانه للناس، أي بإعلامه لمن حوله، وعدم كتمانه عنهم، لأن البيان هو الإعلان فقط، وهو بمثابة البلاغ، وليس الشـرح)[61]. ويرى (شـحرور) أن الطاعة اللازمة تكون لمقام الرسول ﷺفقط دون مقام الرجل والنبـــي ﷺ ولذا قال: (ولذلك فالطاعة لا تكون إلا من مقام الرسالة، ووردت في أكثر من سبعين موضعًا من التنزيـــل الحكـــيم بقوله:

(أطيعوا الرسول)، بينما لا نجد فيه مطلقًا عبارة (أطيعوا النبي)[62]. ثم قسّم الطاعة للرسول على نوعين:

1. الطاعة المتصلة: وهي طاع الرسول متصلة بطاعة الله مباشرة، الواردة في قوله تعالى:﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٣٢﴾ (آل عمران 132)، أي لم يفصل بينهما بتكرار فعل الأمر بالطاعة[63]، ثم قال: (هي طاعة أبدية اختيارية للرسول في حياته ﷺ وبعد مماته، وتكون في اتباعه في سنَّته الرسولية)[64].
2. الطاعة المنفصلة: وهي طاعة الرسول الواردة منفصلة عن طاعة الله في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ (النساء 59)، ثم قال: (فهذه الطاعة إنما كانت للرسول في حياته فقط، بطاعته في ما جاءه من تعليمات في القصص المحمدي وفي عين اجتهاداته الصادرة عنه من مقام النبوة)[65].

ومقصد (شحرور) من هذا التفريق بين (الرسول والنبي) هو حصر صفة التشريع في مقام السنَّة الرسولية فقط، أما الجانب الاجتهادي المرتبط بالسُّنة النبوية فهو ذو طابع تأريخي غير ملزم بالطاعة والاتباع، إذ يقول: (آيات القصص المحمدي وإن كانت نصوصًا مُوحاة إلا أنها ذات طابع تأريخي، وليس فيها أي تشريع لمن بعد عصرها من العصور)[66]. ويزعم بعدها أنَّ محمدًا ﷺ مجتهد في مقام النبوة، وأنه غير معصوم، إذ يقول: (حيث كان الرسول ﷺ معصومًا من مقام الرسالة، ومجتهدًا من مقام النبوة)[67]. هذه كانت أهم آراء (محمد شحرور) في مفهوم النبوة والرسالة، وسنتطرق إلى مناقشتها وتحليلها في المطلب القادم.

المطلب الثالث: المناقشة والتحليل لآراء (محمد شحرور):

إنَّ التفريق بين (الرسول والنبي) بحسب مفهوم (شحرور) تفريق باطل جليّ البطلان، ما أنزل الله به من سلطان، ينقضُه القرآن الكريم، وعمل الأمة من عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى يومنا هذا، فالتفريق الصحيح بينهما هو أنّ الرسول له كتاب منزّل والنبي ليس له كتاب منزل، هذا من حيث نوع التنزيل أما من حيث الاستعمال القرآني فليس هناك دليل على التفريق بينهما من حيث الوظيفة أو المهمة وهي الإبلاغ عن الله تعالى، والأدلة التي تنقضه كثيرة متوافرة بإثبات وجود التَشريع للنبي ﷺ، وإثبات الوحي في خارج الكتاب المنزل[68]. زيادة على أنَّ لوازم هذا القول معلومة البطلان لكل مسلمٍ نبيهٍ، لا تحتاج إلى دليل أو برهان، لكنّنا معنيون هنا –من باب إقامة الحجة والبرهان – بنقض أصوله التي بنى عليها هذه المفاهيم الفاسدة والافتراضات الباطلة، فإنه بذلك يخالِف كتاب الله تعالى إذ يقول سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ

وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ (الأعراف: 157). فالآية صريحة في نسبة التحليل والتحريم إلى رسول الله ﷺ، وقد جمع الله اسم الرسول والنبي معًا ونَسَب إليهما التحليل والتحريم، ولكن مع هذا نجد (شحرورًا) وأمثاله يفرقون بين الرسول والنّبي بهذا التفريق الذي يخالف كتاب الله تعالى؛ إذ لا يرَون للنبي تشريعًا[69].

أولًا: أدلة نقض التفريق بين النبوة والرسالة:

ومن أهم الأدلة التي تدحض حجَّته ما يأتي:

1. أنَّ التفريق بين النبوة والرسالة بهذا المفهوم لم يعرفه أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا علماء الأمة عبر عصورها، إنما هو من اختراع هؤلاء المحرّفين، ومن سار على نهجهم، وهي طريقة مكشوفة للتلاعب بالنصوص الشرعية، وَرفْض ما يشاؤون منها بهذه المسميات الخادعة. بل هذا الادّعاء مخالف للغة العربية؛ إذ إن لفظ النبي مأخوذ من النبوءة أي: أنه منَبَّأٌ من الله، وليس من تلقاء نفسه.
2. إنَّ القرآن الكريم أمرنا بطاعته ﷺ رسولًا ونبيًا في آيات كثيرة[70].
3. إن حصر النبوة في الغيبيات فقط، من الأحداث الكونية والأحداث التاريخية هي دعوى تفتقر إلى الدليل والبرهان؛ فلا المعنى اللغوي يُسعِفه، ولا المعنى الاصطلاحي الذي استقرَّ عليه فهم علماء اللغة يُؤيِّدُه، فمن أين جاء محمد (شحرور) بهذا التخصيص، وهو الذي يزعم أنه لا يعتمد في قراءته المعاصرة إلا على اللسان العربي وحده في فهم القرآن الكريم.
4. إنَّ من المعلوم عقلًا وشرعًا لدى أصحاب الأديان الربانية جميعًا، أن النبي من يوحي الله إليه فينبئه بعلمٍ ما، سواء تعلق بالكْونيات، أو التاريخيات، أو الغيبيات الموجودة الآن، أو التي ستوجد مستقبلًا، أو بالأحكام، والشرائع، والوصايا، وكل مطلوِب الله من عباده؛ فالنبوة تشمل كل ما يوحي به الله إلى عبده، الذي يصطفيه؛ ليجعله مرسلًا فهي كلُّها أخبار عمَّا خلق الله، وعمَّا قضى وقَدَّر، وعمَّا شَرَع لعباده، وعَّما أنزل لهم من أحكام وتكاليف[71].

فمحمد (شحرور) يسعى إلى تجريد النَبي ﷺ من مقام النبوة في بيان الوحي، وتأويل الآيات وتفسيرها إنما هو متروك للناس فقط –بحسب رأيه–: إذ يقول: (فالنبي لم يكن أكثر من مبلّغ عن الغيب من غير أن يكون عالمًا به إطلاقًا، لهذا لم يتصدَّ لشرح التنزيل الحكيم؛ لأنَّ مفاتيح فهمه كامنة في داخله، وهي تفصيل الكتاب وليست نابعة من الرسول، أما مهمة التفكر والتدبر في معانيه فقد أوكلت إلى الناس المنزَّل إليهم لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ (محمد: ٢٤)[72].

فهذا هو فهم (محمد شـحرور) للفرق بين النبوة والرسـالة؛ إذ جعل النبوة منحصـرة فيما أسماه بالحقيقة الموضوعية التي هي فقط كلمات الله، وهي في نظره الوجود الموضوعي (الواقعي) ونواميسه خارج الوعي الإنساني، وجعل الرسالة منحصرة فيما أسماه الذاتي وهي الشريعة وأحكام العبادات والقوانين والأخلاق والسياسة، التي لا توجد لها حقيقة موضوعية.

وفي سبيل مزيدٍ من التهميش لآيات الأحكام وسلب القدسية الربانية عنها ركّز (شحرور) على الفارق بين النبوة والرسالة، فالنبوة من "النبأ" بمعنى الخبر، أما الرسالة فهي مجموع الأحكام والأخلاق[73]، ولكنه لم يقّدم دليلًا مقبولًا على عدم إمكان ورود لفظ "النبي" بمعنى الإنباء والإخبار عن الأحكام الشرعية، ولكنه بمجرّد أنْ تَخيّلَ هذا الفهم الظني غير القائم على الدليل أمكنه-بكل أريحية- أنْ يتجاوز عشـرات الأحكام الواردة في سـورة الأحزاب والطلاق والتحريم وغيرها التي جاءت مصـدَّرة بـــ(ياأيها النبي) بما يقطع بكذب هذه الدعوى وبطلانها وأنها أمر للنبي وليس للرسـول[74]، وتأمر بطاعة النبي ﷺ واتباع سـنته في (مقام النبوة)، ونحن هنا نسـوق هذه الآيات والأدلة مقسمة على النحو الآتي:

الآيات التي جاءت بالتشريع الملزم مقترنة بصفة النبوة:

1. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾﴾، (التوبة: ٧٣)، وهذه الآية تقتضي أن يكون نبيًا تلزم طاعته واتباعه، فالأمر بالجهاد، له ولأصحابه صلى الله عليه وسلم، هو تشريع في مقام النبوة.
2. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾﴾ (الأحزاب:59)، وهي آيات تشريع الحجاب.
3. أنزل الله مع النبيين كتبًا ليعملوا بها هم وأتباعهم، فقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾، (البقرة: 213)، هنا وظيفة البشارة والنذارة جاءت مقترنة بصفة النبوة.
4. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ (الأنفال: 65)، هنا يأمر الله تعالى نبيه ﷺ بأن يأمر المؤمنين ويحرّضهم على القتال، وهو تشريع من مقام النبوة.
5. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ

وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُنَّ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٢﴾﴾ (الممتحنة: 12)، هنا الأمر ببيعة النساء (فبايعهن)، من مقام النبوة.

6. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾، (الطلاق: 1)، فيها تشريع عدَّة الطلاق.

الآيات التي جمعت بين لفظي النبوة والرسالة في سياق واحد ودلالة واحدة:

جاءت الآيات القرآنية صـــريحة في الحثِّ على اتباعه ﷺ، جامعة بين لفظي الرســـالة والنبوة كما في الآيات الآتية:

1. قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ (الأعراف: 157). فلم تفرّق هذه الآية الكريمة في الاتباع والعمل بسنته ﷺ بين كونه نبيًّا أو رسولًا.
2. قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴿٤٦﴾﴾ (الأحزاب: 45-46) مهمة الإنذار والدعوة أيضًا هي من مقام النبوة.
3. أمر الله تعالى المسلمين بالإيمان بمحمد نبيًا ورسولًا وأمر باتباعه، قال الله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾، (الأعراف: ١٥٨).

ثالثًا: الآيات التي جاءت بأمر اتباع النبي ﷺ بصورة مطلقة:

كذلك نجد الأمر بالاتباع يرد في بعض الآيات التي لم تذكر النبوة ولا الرسالة:

1. قال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾، (آل عمران: 31). فمن هذا الذي أُمرنا باتباعه سوى نبي الله ورسوله محمد ﷺ ؟!
2. قوله تعالى{﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾، (الأحقاف: 9). وهنا أمر الله تعالى بالتَّأسّي بالنبي ﷺ واتّباعه؛ لأنَّ الله تعالى هو الذي أوحى إليه هذه الشريعة المباركة.

فكل هذه الآيات التي هي من (مقام النبوة) –بحسب تقسيم (شحرور) وينفي عنها صفة التشريع– نجدها تتحدث عن أحكام وتشريعات وأوامر بالتبليغ بخلاف ما يقرره بأن آيات التشريع (هي السنَّة المحمدية من مقام النبوة ممثلة في القصص المحمدي، ويؤخذ منها العبرة فقط)[75].

وبعيدًا عن الحكمة البلاغية في الخطاب بـــ {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ} وبـــ {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ}، ولو سلَّمنا بصحة المعنى اللغوي في الفرق بين (الرسول والنبي) من حيث الأصل، فإنَّ الواقع العملي لفهم الصحابة يكذّب ذلك، فلقد أخذ الصحابة رضي الله عنهم هذا الدين كاملًا، وعملوا به، وفهموا معنى النبوة والرسالة والطاعة والمعصية على أتم وجه، وعلموا أنَّ الخير كلَّه في اتباع سنته ﷺ، والشـرَّ كلَّه في مخالفتها، ولم يدُر في خَلَدهم أنَّ هناك شـخصـيتين أو حقيقتين (نبوة ورسـالة) تتمثلان فيه ﷺ[76]!.

ثانيًا: نقض تأصيله في التفريق بين (أتى) و(جاء):

من الأدلة التي اســتدلّ بها جمهور العلماء على أنَّ الوحي وحيان؛ وحي الكتاب ووحي الســنَّة، قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ (الحشـر: 7). والآية صريحة بالأمر بطاعة الرسول ﷺ في أمره ونهيه –عليه الصلاة والسلام– وقد عدَّ شحرور هذه الآية من أهم الأدلة التي يُعتَرَضُ عليه بها؛ إذ قال: (تعتبر المرجع الأســاس للفقهاء في تعميم الطاعة المتصـلة للرسـول في حياته وبعد مماته في كل ما نُسـب إليه من أحاديث وروايات)[77]، وقد قال ذلك لاعتقاده أنَّها تنقض الأصــل الذي اعتمده في إســقاط وجوب طاعة النبي ﷺ في اجتهاداته من مقام النبوة –كما يزعم–؛ (لأنها كسـنّة نبوية بعد تغير الزمان تصـبح غير سـارية المفعول)[78]، وكذلك قوله: (بأنَّ السـنَّة النبوية تلزم فيها الطاعة المنفصـلة للرسـول ﷺ من مقام الرسـالة، أي في حياته فقط)[79]، فلجأ كعادته إلى إستراتيجية التلاعب بالمفردات اللغوية والتحكم بمدلولاتها في توجيه هذه الآية، لكنَّ إستراتيجيته هذه لا تصـمد أمام أصـول البحث العلمي القائم على منهجية الاستقراء والتحليل الموضوعية، فهو يرى أن الآية أعلاه لا تحمل أيّ وجهٍ من وجوه الاستدلال على ما ذهبوا إليه، لِما يأتي:

1. إنّ سياق النصّ يتحدث عن توزيع الفيء، ولا علاقة له بمفهوم السنَّة بالمعنى المعهود. يقول الله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧﴾ (الحشر: 7). وعليه؛ فما قضى به الرسول –عليه الصلاة والسلام– أخذًا ومنعًا (التوزيع)، وجب التقيد به؛ بوصفه اجتهادًا من (مقام النبوة)، وهو اجتهادٌ مرحلي تاريخي –على حد زعمه–، مقيدٌ بما كان سائدًا وقتئذ[80]. احتج شحرور بسياق النصّ في الآية

وبخصوصية الحادثة ومرحليتها، لكنَّ القاعدة الأصولية المقررة عند العلماء من أصوليين وفقهاء تنصّ على أنَّ (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)[81]، بل إنَّ كثيرًا من التشريعات في القرآن الكريم جاءت تبعًا لأسباب نزول معلومة ومحدَّدة، وهي تعدُّ بإجماع العلماء المتقدمين والمتأخرين أصولًا لاستنباط الأحكام الشرعية، واستند كذلك إلى الأصل –المتوهم عنده– وقرره سابقًا –كما مرَّ معنا– أن اجتهادات النبي ﷺ مرحلية غير ملزمة لأنها من مقام النبوة.

2. انطلق شحرور من مبدأ عدم وقوع الترادف في القرآن الكريم أنْ (لا ترادُفَ في نصّ الكتاب)، إلى التفريق بين دلالة لفظي (جاء) و(أتى)، فزعم أنَّ مفردة (أتى) تعني أن يكون التنصيص عن الحكم للفعل صادرًا من الداخل(من الذات)؛ ذلك أن الرسول –عليه الصلاة والسلام– أصدر حكمه في طريقة تقسيم الفيء، انطلاقًا من اجتهاده الشخصي من (مقام النبوة)، مستندًا في ذلك إلى جذر المفردة اللغوي إذ يقول في الفعل "آتاكم": (فهو فعل مشتق من مصدر الإيتاء، وهو حسب ما جاء في لسان العرب لابن منظور الإعطاء: آتى يُؤاتي إيتاءً وآتاهُ إيتاءً أي أعطاه، ويقال فلان أتْوٌ أي معطاء وآتاه الشيء أي أعطاه إياه، فإيتاء الشيء هو إعطاؤه)[82]، ثم هنا يحاول أن يمرّرَ فكرة على أنها مسلَّمةً من المسلَّمات تدليسًا على القارئ بنوع من الاستغفال الفجّ فيقول: (والمعطي لا يعطي إلا مما عنده)[83]، ثم يبني على هذه المقدمة نتيجة مفادها: (لذا فإنَّ الإتيان بالشيء المعطى يكون من داخل دائرة المعطي، لأنَّ الإتيان بالشيء لإعطائه يتطلب أولًا امتلاك الشيء قبل إعطائه)، ثم يستدل على ما قرَّره من هذا المعنى بانتقائية غير موضوعية بثلاث آيات من غير استقصاء ولا استقراء لمواطن ورود هذه اللفظة في سائر الآيات، فيقول: (لذا قال عزَّ وجلَّ في محكم تنزيله:

أ. ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةٗ﴾، (الكهف 10). قال: (من لدنك) أي من عندك مباشرة.

ب. ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾ (المزمل 20). قال فيها أمر إلهي بإيتاء الزكاة، أي بإخراجها من المال الخاص للشخص، لأنه لا يمكن إخراج الزكاة إلا مما يمتلكه الإنسان، ولذلك فإن الإيتاء (العطاء) يكون نابعًا من داخل دائرة المرء المؤتي لهذا العطاء.

ت. ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ﴾، (النساء 4). قال فيها: (إيتاء النساء مهورهنَّ عطاء ليس من قبيل المقايضة، لأن النحلة هي العطاء من دون انتظار المقابل، أي إكرامًا لهنَّ وليس أجرًا مقابل النكاح، وهو عطاء يخرج مما يملكه الرجل من مال)[84].

لكن هل يســـتقيم هذا القيد في الإيتاء أو العطاء في صـــورة أخرى من العطاء وهي أنْ يعطي صـداق المرأة ليس من ماله الخاص وإنما مما يُتَصَـدَّقُ به عليه، فهل يقال له لن يقبل ذلك منك لأنَّك لم تأتِ به من مالك الخاص؟!، ولا يُحتجّ بقبوله هذه الصـدقة أنها صـارت مُلْكًا له ثم آتاه بعد ذلك غيرَه؛ لأنَّ كلَّ مالٍ سواءٌ الذي يُخرجُهُ من ماله الخاص أو ما كان من صـدقة غيره عليه يصحُّ أن يسمى (إيتاءًا)، إذن لا يستقيم الاستدلال بهذا التقييد في معنى الإيتاء.

ثم يستنتج شحرور بعد هذه المقدمات المُشكِلة فيقول: (وبهذا نفهم قوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ} أي أعطاكم الرسول من عطاءٍ من عنده، ولو كان من عند الله لقال فيه عز وجل: ((ما جاءكم به الرسول))، لأن إيتاء الشيء يكون من داخل دائرة الإنسان المعرفية والمجيء به يكون من خارج دائرته)، –وهذه المقدمة أو المسلَّمة المفاهيمية لا دليل عليها– وقبل أن نأتي بالأدلة على ما ينقض أصول هذا الاستدلال نكمل ما ساقه في التفريق بين (أتى) و(جاء)، فيقول في مفردة (جاء) فـ(المجيء به يكون من خارج دائرته، وهذا الأمر ينسحب على كل ما أتى به الرسول من اجتهادات من عنده، ويظهر ذلك بوضوح في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطًا سَوِيّٗا ٤٣﴾ (مريم: 43). أي قد جاءني علم موحى من غير دائرتي، وليس موجودًا في دائرتك المعرفية)، ثم يسوق آية يعدَّها حاسمة وقاطعة في ما يذهب إليه، فيقول: (ويبين ذلك بنحوٍ لا يقبل الشك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ٣٣﴾ (الفرقان٣٣)، ثم يقرّر بكل أريحية: (فالآية تحسم مفهوم كلٍّ من فعلَي (جاء) و(أتى) ببيان أن معنى (يأتونك) أي يعطونك من داخل دائرتهم المعرفية، بينما (جئناك) أي من عند الله ومن خارج دائرتهم المعرفية)، هكذا حسم القضية بكل يسرٍ وسهولة، حتى يصل إلى مبتغاه في تقرير الآتي: (لذا فإنَّ ما أتى به الرسول وآتاه لأفراد مجتمعه من اجتهادات تشريعية ضمن حدود الله أو بوضع حدود مرحلية لمجتمعه أو بتقييده للحلال وإطلاقه واجتهاده في المنهيات ضمن أعراف المجتمع، إضافة إلى الأحكام القضائية التي أصدرها كقاضٍ، فكل هذه الاجتهادات جاءت من دائرته المعرفية كولي أمر على ضوء الوحي الذي كان بين يديه. وقد صدرت عنه هذه الاجتهادات كمجتهد من مقام النبوة وفق السلطة التشريعية وسلطة القضاء اللتين كانتا على يديه، وكان على من كان معه من المؤمنين من أفراد مجتمعه الأخذ بها وطاعته فيها طاعة منفصلة، أي في حياته فقط كولي أمر وليس بعد مماته لأنها تلزمهم هم فقط ولا تلزم من جاء بعدهم من المؤمنين من أمته بطاعته، لكونها اجتهادات ظرفية مرحلية)[85].

نتبيَّنُ هنا أن القاعدة التي أسَّسها شحرور لينطلق منها إلى تأصيل نظريته في التفريق بين (جاء) و(أتى) قائمة على ثلاثة أمثلة فقط من غير استقراء لكل الآيات والشواهد التي تؤيد فكرته،

لذا فهو استقراء ناقص لا يستقيم ومنهج البحث العلمي فضـلًا عن أن يكون قاعدة كلية وأسـاسًا يبنى عليها حكم خطير كهذا.

ثم إنَّ هذا التفريق بين الفعلين بهذا المفهوم غيرُ مسلَّمٍ به له؛ فهو استعمال غير مطَّرد في القرآن الكريم حتى ينعقد له هذا الاستدلال، بل وجدت أنَّ القرآن الكريم قد استعمل الفعلين بعكس ما ذهب إليه شـحرور؛ لذا سـأعرض فيما يأتي جملة من الشـواهد من القرآن الكريم التي تنقض أصله الذي استند إليه:

أولًا: آيات ورد فيها استعمال (جاء) في ما جاء به الإنسان من داخل دائرته المعرفية (بعكس ما قرره شحرور):

1. قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾(يونس 81). فالسحر الذي جاؤوا به كان مما اكتسبوه من معرفة وعلم بهذه الصنعة، أي من داخل دائرتهم المعرفية.
2. قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ٨٩﴾، (مريم88 -89)، أي أمرًا منكرًا عظيمًا، وما قالوه افتراءًا لم يكن من خارج دائرتهم المعرفية بل من داخلها.
3. قوله تعالى:﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ٢٦﴾، (الذاريات 26) أيضًا جاء بما يملكه من طعام.
4. قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ﴾ (النور 11)، فالذي تولى كبره بهذا البهتان هو ابن أبي سلول رأس المنافقين، ولم يكن بهتانهم قطعًا من خارج دائرتهم المعرفية.
5. قوله تعالى: ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ (النور 13)، وهنا جاء الاستعمال لكلا الفعلين في السياق نفسه، وهذا يسقط تأويل شحرور في التفريق بينهما على الوجه الذي ذكره.
6. قوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيۡرَ بَعِيدٖ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ ٢٢﴾ (النمل 22)، هنا قال (وجئتك) ولم يقل (وأتيتك) على الرغم من أنَّ ما نقله الهدهد من علم كان من داخل دائرته المعرفية التي اكتسبها عن طريق إحاطته بالأمر ووقوفه عليه.
7. قوله تعالى:{﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖ﴾(يوسف 18)، هل يقال: إن تآمرهم كان من خارج دائرتهم المعرفية؟!

ثانيًا: آيات ورد فيها استعمال (أتى) في ما جاء به الإنسان من خارج دائرته المعرفية (بعكس ما قرره شحرور):

1. قوله تعالى: {﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾، (البقرة 145).
2. وقوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾، (الأنعام 35). فهاتان الآيتان تتحدثان عن الآيات التي يأتي بها النبي ﷺ كدلائل على نبوته وهي قطعًا كلّها من عند الله تعالى.
3. قوله تعالى:﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾﴾ (مريم 27)، هنا ورد استعمال الفعلين في آية واحدة، فما جاءت به مريم –عليها السلام– لا يقال إنه من داخل دائرتها المعرفية أو المادية قال تعالى: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾، (الأنبياء 91).
4. قوله تعالى عن موسى –عليه السلام–: ﴿إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾﴾ (طه 10)، هنا أراد أنْ يأتي بالقبس وهو من خارج دائرته (المادية).
5. قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٣٣﴾﴾ (طه 133)، هنا جاء تقييد الإتيان بالآية (من ربه)، ولم يقل: (يجيئنا بآية)، وهذه الآيات سواءٌ التي طلبوها أو تلك التي في الصحف الأولى لم تكن إلا من خارج دائرة النبيﷺ المعرفية.
6. قوله تعالى:﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾﴾ (الأنبياء 2)، كذلك هنا قال (يأتيهم) ولم يقل (يجيئهم) الذكر من ربهم.
7. قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾﴾ (الكهف 62)، هنا أمر نبي الله موسى –عليه السلام– خادمه بأن يأتيه بالطعام، وليس هو إلا من طعام سيده.
8. قوله تعالى:﴿قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ (غافر 50)، وبينات الرسل –عليهم السلام– هي معجزاتهم التي يأتي بها الله سبحانه وتعالى على أيدي رسله تصديقًا لهم وهي من خارج دائرتهم المعرفية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ (غافر 78).

أمَّا الآية التي استدلَّ بها شحرور في التفريق بين الفعلين وعدَّها حاسمة فيما ذهب إليه بنحوٍ لا يقبل الشـــك –على حدِّ قوله– فهي قوله تعالى:﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِٱلْحَقِّ

﴿وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ٣٣﴾ (الفرقان 33)، يقول شـحرور: (فالآية تحسـم مفهوم كلٍّ من فعلَي (جاء) و(أتى) ببيان أن معنى (يأتونك) أي يعطونك من داخل دائرتهم المعرفية، بينما (جئناك) أي من عند الله ومن خارج دائرتهم المعرفية)، وهنا نقول: لو لاحظنا الفاعل في (يأتونك) و(جئناك) لوجدناه مختلفًا في كلا الفعلين، فالفاعل في (يأتونك) هم المشركون، أما الفاعل في (جئناك) هو الله عزَّ وجلَّ، وهذا الاختلاف في كلٍّ من الفعلين يُفسدُ الاستدلال بما ذهب إليه شحرور من التفريق بينهما، فكان عليه أن يأتينا بشاهدٍ من آيةٍ تتضمن الفعلين للفاعل نفسه حتى يستقيم له الاستدلال، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنما يدل على قلة بضاعته في علوم العربية التي هي الأساس لفهم القرآن الكريم الذي يزعم أنه يريد أن يقرأه قراءة معاصرة.

أما الآية التي تقطع عليه حُجَّتَهُ وتدحضها في دلالة التفريق في الاستعمال على الوجه الذي ذهب إليه بأنَّ (جئناك بالحقّ) أي من عند الله ومن خارج دائرتهم المعرفية، هي قوله تعالى: ﴿وَأَتَيۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ٦٤﴾ (الحجر 64)، فهذه الآية ترد عليه دعواه في تقييد الوحي بفعل المجيء فحسب.

الخلاصة: هذه هي المنهجية التي اعتمدها شحرور في الاستدلال والاستنتاج والرد على منهج الفقهاء في استدلالهم على وجوب طاعة الرسول ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ (الحشر: 7)، التي يعدَّها (المرجع الأساس للفقهاء في تعميم الطاعة المتصلة للرسول في حياته وبعد مماته في كل ما نُسب إليه من أحاديث وروايات)[86]، وبناءً على ذلك أقدم على دراسة هذه الآية لإثبات صحة منهجه وخطأ منهج الفقهاء؛ إذ يقول –بكلّ تعالٍ–: (ولبيان خطئهم في ذلك سندرسها لتأكيد صحة منهجنا وسلامته ومدى دقته (!!) في الحدِّ من الفوضى الفكرية التي تتخبَّط وسطها المنظومة التراثية الإسلامية)، هكذا إذن أراد شحرور أن (ينقذ) المنظومة التراثية الإسلامية بهذه المنهجية القائمة على عدم الدقة والتخبط والفوضى في الاستدلال والتحكم بالنصّوص، فإنه يصدُقُ عليه قول المثل القائل: (رمتني بدائها وانسلَّت). وبهذه المنهجية غير العلمية القائمة على التحكم التعسفي والانتقائية السافرة يطلق شحرور العنان إلى نتائجه المُشكِلَة بانيًا عليها أحكامه العامة الخطيرة والمجازفة فيقول: (وهكذا فإنَّ اجتهادات الرسول جُلّها من مقام النبوة ولزمت فيها الطاعة المنفصلة له ﷺ، إضافة إلى القصص المحمدي الذي يعتبر أرشفة للمرحلة التأريخية للسيرة النبوية)[87]. ولا ندري هل (القراءة المعاصرة) التي يدعو إليها شحرور (أتته) من عقله ومن داخل دائرته المعرفية، أو أنَّها (جاءته) من خارجها؟![88].

ثالثًا: مآلات تقسيماته للسنة النبوية:

لو تأمَّلنا في هذه التقســـيمات للســـنة النبوية، فإننا نجد أنها تؤول حتمًا إلى جملة من النتائج والمآلات الخطيرة، والتي صرَّح هو ببعضها، وهذه المآلات واللوازم هي:

1. أنَّ السنَّة عند (شحرور) غير قادرة على التشريع، وأنَّ الوحي منْحصر في القرآن الكريم فقط.
2. إهمال العمل بسنة النبي ﷺ وتركها تحت عباءة الظروف وتغير الأحوال، وهذا من آثار الفهم السقيم لحقيقة النبوة.
3. قطع صلة الأمة بنبيها، للتَّنَصُل من اتِّباع النبي ﷺ .
4. حصر النبوة في الغيبيات فقط، من الأحداث الكونية والأحداث التاريخية، وبذا فهي غير ملزمة لأحد.
5. سلب مسؤولية بيان هذا الوحي من النَبي ﷺ، والزعم أنَّ تأويل الآيات وتفسيرها إنما هو متروك للناس فقط.
6. النبوة ليس لها علاقة بالحلال والحرام إطلاقًا.
7. التقليل من عدد نصوص الأحكام الشرعية الملزمة المدرجة في ضمن باب (افعل ولا تفعل)، وفي المقابل ترك مساحات واسعة للاجتهاد الإنساني بحسب ضرورات الوجود المعاصر ومستجداته.
8. تعطيل نصوص الشرع عن العمل بها خارج زمن النزول.

الخاتمة والنتائج

بعد هذا التطواف في رحاب هذا الموضــوع المهم نطوي بســاط البحث ليحطَّ ركاب القلم رحاله عند الخاتمة، بعد أن أينعت ثمار البحث وحان قطافها، ونلخصها بالآتي:

1. نظرية القراء المعاصرة لم يطبقها الغربيون أنفسهم في تفسير تشريعاتهم، فكيف نطبقها نحن في تفسير شريعة الله؟ بل لم تطبقها عامة الكنائس الغربية في تفسير كتابها المحرّف فكيف يراد منّا أن نطبقها في تفسير كتاب الله المحفوظ؟
2. وسائل الخطاب الحداثي تقوم على التشكيك في موثوقية النصّ، والتشكيك في بنية النصّ الدلالية، وإثارة الاستشكالات العقلية في معنى النصّ.
3. مشروع (شحرور) يعد امتدادًا للمشروع الفكري العلماني الحداثي المعاصر، الذي يقوم على الفصل الكلي بين القرآن والسنة النبوية؛ وإلغاء دور السنَّة النبوية في التشريع عمومًا.
4. مفهوم "القراءة المعاصرة" عند (شحرور) يعني إسقاط النظريات الفلسفية المادية على النصّ القرآني، والتحكّم به عن طريق الفلسفات المادية الأوروبية الحديثة ويعتمد منهجه في قراءة

النصّ المقدّس على مبدأين: تطور دلالة المصطلحات بتطور الزمان والمكان والحضارة، والقول باللانهائية لمعاني الألفاظ، لأن اللغة في حالة تطور مستمر.

5. أنَّ هذا المنهج مستورد من علم اللسانيات وتاريخانية النصّ الذي نشأ في الغرب لأجل حل معضلة التناقض الحاصل بين معطيات العلم المادي الحديث، وبين فهم الكنيسة للنص المقدس.
6. أراد (شحرور) أن يقرأ النصّ قراءة معاصرة ليتحرَّر من قيود قواعد أصول الفقه والتفسير وصرامتها، التي تدحض قراءته الجديدة، فاستعاض عنها بالمنهج اللساني الغربي.
7. أراد (شحرور) أن يسحب صلاحية (الفهم الأول) والمعنى الأولى للنصّ من عصر النبوة والقرون التي تليه ليقدّم لنا معاني جديدة وفهمًا جديدًا لآيات القرآن الكريم.
8. ينطلق (شحرور) تحت مظلة النسبية نحو تعطيل كثير من نصوص القرآن الكريم والالتفاف عليها بذريعة نسبية الفهم وتغير الأفهام والأحكام بتغير الزمان والمكان.
9. يتمحّور منهج (شحرور) التأويلي حول مبدأ "عدم الترادف" في اللغة، فينتقي من آراء اللغويين ما ينفعه في وتأويلاته المتعسّفة ليمررها تحت شعار قابلية اللغة على احتمال المعاني الكثيرة.
10. يمتاز منهجه التأويلي بأريحية التقييد والتصنيف والاشتراط والانتقاء تحكَّمًا، ومن دون حرج التقول على الله تعالى.
11. إنَّ الحاكم الأصلي لآراء (شحرور) هي منظومات خفية لم يُفصح عنها في منهجه تستند إلى رؤية فلسفية مادية للوجود والمجتمع مثل (الداروينية، والماركسية).
12. تقسيم (شحرور) للسنة تقسيم وهمي افتراضي غير موضوعي، الغاية منه الحطّ من قيمة السنَّة من جهة، وإبطال العمل بالحديث النبوي من جهة أخرى عن طريق نفي العصمة عن النبي ﷺ في مقام النبوة.
13. مقصد (شحرور) من التفريق بين (الرسول والنبي) هو حصر صفة التشريع في مقام السنَّة الرسولية فقط، أما الجانب الاجتهادي المرتبط بالسُّنة النبوية فهو ذو طابع تأريخي غير ملزم بالطاعة والاتباع، وتفريقه هذا ينقضُه القرآن الكريم، وعمل الأمة من عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى يومنا هذا.
14. إن حصر (شحرور) النبوة في الغيبيات فقط، من الأحداث الكونية والأحداث التاريخية هي دعوى تفتقر إلى الدليل والبرهان؛ فلا المعنى اللغوي يُسعِفه، ولا المعنى الاصطلاحي الذي استقرَّ عليه فهم علماء اللغة يُؤيِّدُه

15. إنَّ القاعدة التي أسَّسها في تأصيل نظريته في التفريق بين (جاء) و(أتى) قائمة استقراء ناقص لا يستقيم ومنهج البحث العلمي فضلًا عن أن يكون قاعدة كلية يُبنى عليها حكم خطير كهذا.
16. تقوم منهجية (شحرور) غير العلمية على التحكم التعسفي والانتقائية المؤدية إلى نتائج مُشكِلَة بنى عليها أحكامه العامة الخطيرة والمجازفة.
17. من مآلات تقسيماته للسنة النبوية ما يأتي:

- أنَّ السنَّة غير قادرة على التشريع، وأنَّ الوحي منْحصر في القرآن الكريم فقط.
- إهمال العمل بسنة النبي ﷺ.
- قطع صلة الأمة بنبيها، للتَّنَصُل من اتِّباع النبيﷺ .
- حصر النبوة في الغيبيات فقط، من الأحداث الكونية التاريخية، وبذا فهي غير ملزمة لأحد.
- سلب مسؤولية بيان الوحي من النَبي ﷺ.
- أنَّ النبوة ليس لها علاقة بالحلال والحرام إطلاقًا.
- التقليل من عدد نصوص الأحكام الشرعية الملزمة المدرجة في ضمن باب (افعل ولا تفعل)،
- تعطيل نصوص الشرع عن العمل بها خارج زمن النزول.

ثانيًا: التوصيات:

1. زيادة الجهود العلميةُ في تعريف الأمة برموز أصحاب الفكر المنحرف من التيار الحداثي وتخصيص مساقات دراسية، ورسائل جامعية، ومؤتمرات علمية، وبرامج إعلامية، تفضح رموزهم، ومناهجهم، ووسائلهم، وأساليبهم في تحريف النصوص الشرعية.
2. الاستمرار في تعميق حجية الكتاب والسنة في نفوس أبناء الأمة، وبث علومهما بكل الوسائل نصرة لدين الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش والمصادر:

(1) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة، ط4، 1420هـ، (867/2)، ومقال: حركة التصحيح والتجديد والابتكار في الأدب العربي، عبد الرزاق عودة الغالبي، صحيفة المثقف، العدد: (5509)، العراق/ منشور بتاريخ: 31 تشرين1/أكتوبر 2017.

(2) القراءة المعاصرة للقرآن لمحمد شحرور، محمد كنفودي، بحث مقالي، منشور في مركز تفسير للدراسات القرآنية على الشبكة العنكبوتية.

(3) المصدر نفسه.

(4) المسألة الثقافية في الوطن العربي، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999م. (ص 250)، وينظر: الحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة وموقفهم من القرآن، للجيلاني مفتاح: دار النهضة للطباعة، دمشق، 2006م، (ص 70).

(5) التراث والحداثة، محمد عابد الجابري: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991م. (ص47).

(6) حوار الأجيال لحسن حنفي: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2006م. (ص 512).

(7) هي المدرسة الفلسفية التي تشير لتطور دراسة نظريات تفسير وفن دراسة وفهم النصوص في فقه اللغة واللاهوت والنقد الأدبي، ويستخدم مصطلح (هرمنيوطيقا) في الدراسات الدينية للدلالة على دراسة وتفسير النصوص الدينية، ينظر: موسوعة الويكيبيديا الحرة.

(8) يشير مصطلح (ما بعد الحداثة) إلى المدة من سنة 1970م إلى سنة 1990م، ويقصد بها النظريات والتيارات والمدارس الفلسفية والفكرية والأدبية والنقدية والفنية التي ظهرت ما بعد الحداثة البنيوية والسيميائية واللسانية. وقد جاءت ما بعد الحداثة لتقويض الميتافيزيقا الغربية، وتحطيم المقولات المركزية التي هيمنت قديمًا وحديثًا على الفكر الغربي، كاللغة، والهوية، والأصل، والصوت، والعقل، ينظر: الحداثة وما بعد الحداثة: عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي: دار الفكر، دمشق، ط1، 2003م (ص21)، والحداثة وموقفها من السنة النبوية، الحارث فخري: دار السلام، القاهرة، ط1، (1434هـ-2013م)، (ص53).

(9) ينظر: التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات: إبراهيم بن عمر السكران، دار الحضارة للنشر والتوزيع، ط1، (1435هـ-2014م)، (ص38).

(10) ينظر: نموذج الحداثة وما بعدها في الفكر العربي الحديث قراءة نقدية: حميد سمير، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، المملكة العربية السعودية، ط1، (1438هـ-2017م)، (ص 5-6).

(11) المصدر نفسه: (ص84-85).

(12) الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، محمد أركون (ت2010م)، ترجمة: هاشم صالح، الناشر: دار الساقي، ط6، 2012م، (ص101-102).

(13) التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم، حسن حنفي، الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، (1412هـ-1992م)، (ص 154).

(14) ينظر: أصول أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية عبد الله بن عمر الدميجي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ط1 ،(1437هـ-2016م)، (ص144).

(15) نقض منهجيّة القراءة المعاصرة للنّصّ القرآنيّ عند المهندس محمد شحرور، الباحث: عباس شريفة، بحث منشور في مجلة مقاربات: العدد/4/ ربيع الثاني-1440هـ/كانون الأول-2018م: (https://sy-

.(sic.com/?p=8014

(16) ينظر: السيرة الذاتية على الموقع الشخصي للمهندس (محمد شحرور) على الرابط: .https://shahrour.org/?page_id=2

(17) جعفر دك الباب كاتب وأديب سوري، ولد في دمشق عام 1937م، وله مقالات ومؤلفات في علم اللسانيات، كما ترجم عدد من المؤلفات في المجال نفسه، حصل على الدكتوراه في اللسانيات التاريخية والمقارنة، ولديه إجازة في الحقوق. من أشهر مؤلفاته كتاب: أسرار اللسان العربي،(ت 1999م)، تنظر ترجمته في: .https://ar.wikipedia.org/wiki

(18) الكتاب والقرآن–قراءة معاصرة–، محمد شحرور(ت2019م)، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، 1990م، (ص19).

(19) ينظر مثلًا: التحريف المعاصر في الدين، لعبد الرحمن حبنكة الميداني: (ص17–24)، التيارات الفكرية والعَقدية في النصف الثاني من القرن العشرين، لمحمد فاروق الخالدي، دار المعالي، ط1، (1424هـ–2002م)، (274–283)، النزعة المادية في العالم الإسلامي، عادل التل دار البيئة للنشر والتوزيع، ط1، 1415هـ–1995م، (ص156)، وتهافت القراءة المعاصرة لمنير الشواف، الناشر: الشواف للنشر والدراسات، ط1، 1993م، (ص17–29).

(20) الانحراف المعاصر في تفسير القرآن الكريم، عمار عبد الكريم عبد المجيد، مطبوعات جائزة دبي الدولية، ط1، (1437هـ–2016م)، (1/414–415).

(21) نقض منهجيّة القراءة المعاصرة للنّصّ القرآنيّ عند المهندس محمد شحرور، مرجع سابق: (ص14).

(22) هذا نظريًا أما عمليًا فالحقيقة غير ذلك.

(23) ينظر: نقض منهجيّة القراءة المعاصرة للنّصّ القرآنيّ عند المهندس محمد شحرور، مرجع سابق:: (ص17)، وعلم الأنثروبولوجي يهدف إلى الكشف عن الأصول التاريخية لنشأة اللغة عمومًا، والمجموعات المتشابهة فيها على وجه الخصوص، ويقارن اللغات بعضها ببعض ليحدد الظواهر اللغوية الشائعة بينها على وجه العموم، وعلى ضوء ذلك يتمكن من فهم العمليات والتطورات التي أدت إلى نشأة اللغة وتطورها واختلافها، ينظر: موسوعة ويكيبيديا الحرة.

(24) المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، من سلسلة عالم المعرفة، عبد العزيز حمودة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، كانون الثاني، 1978م، (ص 34).

(25) وهي عقيدة فلسفية غربية تقول بأن كل شيء أو حقيقة تتطور مع التأريخ، اعتمدها الفكر الغربي في تفسير الأديان والشرائع تفسيرًا ماديًا تأريخيًا بعيدًا عن الإيمان بالغيب، ثم تلقفها الحداثيون العرب وطبقوها على النصوص في الإسلام مساوين بينه وبين الأديان المحرفة والوضعية، ينظر: الفكر الإسلامي قراءة علمية، أركون (ت2010م)، ترجمة: هاشم صالح، الناشر: مركز الإنماء القومي والمركز الثقافي العربي، ط2، 1996م، (ص139)، وتأريخية القرآن في الفكر الحداثي العربي، عبد الله القرني، مركز تكوين للدراسات والبحاث، ط1، (1438هـ–2018م)، (ص20)، وأصول أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية، مرجع سابق: (ص145).

(26)(26) ينظر: نقض منهجيّة القراءة المعاصرة للنّصّ القرآنيّ عند المهندس محمد شحرور، مرجع سابق: (ص17).

(27) السنة الرسولية والسنة النبوية رؤية جديدة: محمد شحرور (ت2019م)، دار الساقي، بيروت، ط3، 2016م، (ص98).

(28) المصدر نفسه: (ص95).

(29) المصدر نفسه: (ص95).

(30) المصدر نفسه: (ص94).

(31) المصدر نفسه: (ص95).

(32) الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، مرجع سابق: (ص 36).

(33) قلب (شحرور) ألفاظ الحديث عامدًا أو متوهّمًا أنه أكثر مطابقة لاستدلاله على رأيه، فذكره بلفظ: (فربَّ سامعٍ أوعى من مبلّغ)، ظنًّا منه أنَّ السامع للحديث (هو الغائب) وأنَّ المبلّغ –بكسر اللام لا فتحها– (هو الشاهد)، والعكس هو الصحيح، فالمبلَّغ –بفتح اللام المشددة– (هو الغائب)، والحديث جزء من حديث طويل أخرجه البخاري وغيره، ينظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، برقم (1741)، (176/2).

(34) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص105).

(35) الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، مرجع سابق: (ص 60)، وينظر: أباطيل وأهواء في كتاب: "الكتاب والقرآن" لمحمد شحرور، خالد كبير علال، كتاب إلكتروني منشور على الانترنت.(لا.ت)، (ص10).

(36) ينظر كتابه: دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم المنهج والمصطلحات، محمد شحرور (ت2019م)، دار الساقي، بيروت، ط1، 2016م، فقد جمع فيه كل مصطلحاته التي استخدمها في كتبه شارحًا لها.

(37) ينظر: بؤس القراءة الحداثية للوحي: أبونصر بن محمد شخار، مقال بحثي مقال بحثي: منشور على الانترنت: (ص7).

(38) ينظر: أباطيل وأهواء في كتاب: "الكتاب والقرآن" لمحمد شحرور، مرجع سابق: (ص7).

(39) ينظر: بؤس القراءة الحداثية للوحي، مرجع سابق: (ص35).

(40) ينظر كتابه: دليل القراءة المعاصرة للتنزيل الحكيم، مرجع سابق: (ص15).

(41) ينظر مختصرًا: بؤس التلفيق، نقد الأسس التي قام عليها طرح محمد شحرور، يوسف سمرين: مركز دلائل، ط2، (1439هـ)، (ص79–81)، وبؤس القراءة الحداثية للوحي، مرجع سابق: (ص5)، وللوقوف على حديثه عن المادية، ينظر كتابه "الكتاب والقرآن": الصفحات (42، 43) وعن القومية: (39، 62)، ولقراءة تفاصيل أكثر عن هذه القضية ينظر: التحريف المعاصر في الدين، عبدالرحمن حبنكة الميداني(ت: 2004م)، دار القلم ، دمشق، ط1، (1418هـ–1997م)، (ص87).

(42) ينظر: أعلام النبوة: أبو الحسن الماوردي (ت: 450هـ)، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1409 هـ، (ص51)، والنبوات: ابن تيمية(ت: 728هـ)، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط، 1420هـ–2000م، (2/ 688).

(43) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: الجوهري (ت: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ – 1987 م، (1/ 74)، ولسان العرب: ابن منظور (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3 – 1414 هـ، (6/ 4315).

(44) ينظر: اشتقاق أسماء الله وصفاته: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تحقيق: هادي أحمد فرحان، مؤسسة الضحى، مكتبة أمين، ط1، 1443هـ-2022م، (ص: 576)، ومقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،1399هـ - 1979م، (5/ 307)، والمفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الراغب الأصفهانى (ت: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412هـ، (ص 790)، ولسان العرب: (6/ 4316)، والنبوات لابن تيمية: (2/ 881).

(45) ينظر: شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1410هـ، (1/ 280).

(46) ينظر: فيض القدير: زين الدين عبد الرؤوف المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، (1415 هـ - 1994 م)، (1/ 22)، والعقيدة الإسلامية وأسسها، عبدالرحمن حبنكة الميداني(ت: 2004م)، دار القلم ، دمشق، ط14، (1430هـ-2009م)، (ص29).

(47) مفهوم النبوة عند محمد شحرور وأثره في فهم السنة: الصادق غمام عمارة، جامعة الوادي- الجزائر، بحث في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية علوم الشريعة - جامعة المرقب، 2021م، (ص8).

(48) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، (ت: 792هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط10، 1417هـ - 1997م، (1/ 155).

(49) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، (11/ 112).

(50) فيض القدير، مرجع سابق: (1/ 20).

(51) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين الشنقيطي (ت : 1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1415 هـ - 1995 هـ، (290/5).

(52) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، مرجع سابق: (ص54).

(53) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص102-107).

(54) المصدر نفسه: (ص 99-100).

(55) منشور على صفحته الرسمية على الفيس بوك: الدكتور محمد شحرور-الصفحة الرسمية، نشر بتاريخ: 2/21/ 2014م، على الرابط:
https://www.facebook.com/Dr.Mohammad.Shahrour/posts/54473403 ./2310068

(56) ينظر: السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص103).

(57) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، مرجع سابق: (ص526).

(58) المصدر نفسه: (ص563).

(59) المصدر نفسه: (ص550).

(60) المصدر نفسه: (ص37).

(61) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص107).

(62) المصدر نفسه: (ص109).

(63) كما سيأتي في النوع الثاني، وهي الطاعة المنفصلة.

(64) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص110).

(65) المصدر نفسه:(ص110).

(66) المصدر نفسه: (ص148).

(67) المصدر نفسه: (ص111).

(68) ينظر: كتاب السنة الرسولية والسنة النبوية للمهندس محمد شحرور عرض ونقد، مروان الكردي، بحث منشور على الانترنت: (ص 45).

(69) المصدر نفسه: (ص12).

(70) ينظر: تفريق باطل بين الرسالة والنبوة في وجوب الطاعة والاتباع، خلدون مخلوطة، مقال بحثي منشور على الانترنت. موقع: https://islamsyria.com/site/show_articles/9008.

(71) ينظر: التحريف المعاصر في الدين، مرجع سابق: (ص 13-14).

(72) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص103).

(73) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، مرجع سابق: (ص54).

(74) ينظر: بؤس القراءة الحداثية، مرجع سابق: (ص33).

(75) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص96).

(76) ينظر: التقسيم المنكر لسنة سيد البشر، سنة النبوة وسنة الرسالة، فوزي عبد المطلب فطاني: مقال بحثي، موقع مركز سلف للبحوث والدراسات، منشور بتأريخ: 25 أكتوبر 2018 م، (ص11).

(77) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص143).

(78) المصدر نفسه: (ص141).

(79) المصدر نفسه: (ص143).

(80) الدين والسلطة، محمد شحرور (ت2019م)، دار الساقي، بيروت، ط1، 2014م، (ص198)، وينظر: القراءة المُعاصرة للقرآن لمحمد شحرور، مقال بحثي، لمحمد كنفودي، مرجع سابق.

(81) المستصفى في علم الأصول: أبو حامد الغزالي (ت: 505هـ)، المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1997م، (131/2).

(82) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص143).

(83) كما ترى فإنه لا يأتي بأي دليل على هذه المسلّمة أو بمصدرها، ثم ألا يعطي المعطي ما حصَّله من غيره؟!.

(84) السنة الرسولية والسنة النبوية، مرجع سابق: (ص143-144).

(85) المصدر نفسه: (ص 144).

(86) المصدر نفسه: (ص143).

(87) المصدر نفسه: (ص 145).

(88) تتبع أحد الباحثين انتحالاته هذه ببحث بعنوان: انتحال أقطاب المدرسة العقلية لآراء المستشرقين في قضايا السنة النبوية محمد شحرور نموذجًا: سمير سرايري، ينظر الرابط:

ttps://www.asjp.cerist.dz/en/article/127978.